

الوزير كرم: علينا البدء اليوم بالمعالجة لوقف التدهور البيئي بعد ١٠ سنوات

والمحارق الصحية هي الحل الافضل لمشكلة النفايات

حاورته رولى راشد

اعتبر وزير البيئة الدكتور انطوان كرم انه يجب البدء اليوم بالمعالجة لوقف التدهور البيئي بعد ١٠ سنوات وليس العمل على الاصلاح والتجميل. وقال: في كل قطاع من قطاعات البيئة وجدنا اننا اصبحنا في مرحلة الغرق. وكشف الوزير كرم ان بعض البلديات يرفض اقامة محطات تكرير رغم قيام وزارة البيئة بعرض تسليمها الاشراف على الدراسات والتنفيذ. واعرب عن اسفه لتدخل السياسة في كل شيء. وقال علينا مواجهة الحرائق والعمل على الحد من امكانية اندلاعها وليس فقط توقيفها، خصوصاً وان عوامل الطقس اصبحت ضاغطة اكثر باتجاه تسببها وامتدادها.

وطالب الوزير كرم بتأمين الدعم اللازم لعناصر الدفاع المدني. واذ نبه من خطورة المطامر الصحية للنفايات على البيئة كشف ان لبنان ينتج ما يناهز ال ٤٢٠٠ طن يومياً من النفايات والحل الانسب للمعالجة او الوسيلة الافضل هي المحارق الصحية مع استعمال تقنية البلاسما في ما خص النفايات الخطرة الطبية والصناعية.

وقال انه في استراتيجية النفايات الصلبة تم لحظ انشاء ٤ محارق حسب توزيع النفايات ومن بينها واحدة ستكون مزودة بتقنية البلاسما.

وذكر الوزير كرم انه في حال توفر المال للمشاريع البيئية ستكون الاولوية لتوظيفها في تنفيذ الطاقة الشمسية، التي لها جدوى اقتصادية هامة لافتاً الى وجود عدد كبير من الدراسات المعدة.

وقال: لو كنت وزيراً للطاقة لسرت في هذا المشروع منذ اليوم الاول لتسلمي مهامى.

هذه المواقف نقلها وزير البيئة الدكتور انطوان كرم لل «الصحة والانسان»

خلال
الحديث
الاتي الذي
اجري
معه:



(تصوير بشارة الشايب)

الحل بالمحارق الصحية

س: هل هناك من تسيق بين الادارات في موضوع معالجة النفايات الصحية؟

ج: معالجة مشكلة النفايات الصحية هي من ضمن معالجة مشكلة النفايات ككل.

هذا الموضوع متروك منذ فترة؛ كل بلدية ترمي نفاياتها عند حدود البلدية الاخرى. وفي بعض المناطق في البحر. الحل ليس بالمكبات ان كانت صحية ام لا. و تأثير المطمر الصحي على البيئة ليس بقليل لا سيما من خلال الانبعاثات الغازية التي يؤدها.

الحل الوحيد والسليم هو بالمحارق. تجربة محرقة العمروسية لم تكن بالمستوى المطلوب لانها لم تنشأ بالموصفات المطلوبة للمحارق في المدن. الحل هو بالمحارق الصحية فقط لانه بالمعالجة لا نستطيع التخلص من اي شيء. فالنفايات B تنتهي بنفايات A التي لا ندري ماذا نعمل بها بعد دفع الاموال عليها.

بينما في المحارق الصحية تتحول النفايات الى رماد يستعمل في ما بعد في الطرقات، كأساس وللحافات. ويبقى نوع من الرماد له حل آخر يقضي بوضعه في اكياس صغيرة لاستعماله في تأهيل المقالع التي يمكن طمرها بمساحات خضراء.

واما ما هو حاصل اليوم في ما يتعلق بالنفايات الطبية فهو قيام «ارك انسيال» بتعقيمها، اي ازالة الاخطار الجرثومية منها ثم تحويلها الى نفايات عادية مثل غيرها. الا ان هناك جزءاً من النفايات الطبية كالأدوية لا يستطيع المستشفى التخلص منه بهذه الطريقة. وفضل طريقة هي حرقها بتقنية البلاسما المفككة لكل التركيبات الكيميائية ومن ثم ردها الى جزئياتها الاساسية.

وفي استراتيجية النفايات الصلبة، لاحظنا انشاء ٤ محارق حسب توزيع النفايات. فعندنا ما يناهز الـ ٤٢٠٠ طن يومياً من النفايات بشكل عام بينها ٢٠٠ طن نفايات طبية. وبحسب توزيعها تحدّد المواقع الانسب لإنشاء محارق. ومن بين هذه المحارق ستزود واحدة بتقنية البلاسما لحرق النفايات الطبية والصناعية الخطرة. وبالامكان اجراء التعقيم في الوقت نفسه. وهنا لانريد ابدأ الدخول في صفقات. لذلك فان المطلوب هو مستثمرون يتقدمون بعروض لهذا المشروع مع كلفة مقبولة ومدروسة على الطن الواحد مقابل شراء الكهرباء.

س: هل هناك من عروض قد قدمت؟

ج: يوجد ٣ عروض تعود لشركات خاصة مع العلم ان التمويل سيكون اجنبياً. وقد تبين لنا مؤخراً ان احدى الشركات الصناعية تتجه الى التفكير في تنفيذ هذا المشروع. وبالتأكيد ستكون الكلفة اقل مما تدفعه الدولة في هذا المجال.

هناك مشروع متكامل لمعالجة كل النفايات. ولكن لا يجب ان ننسى انه اذا بدأنا اليوم في المشروع يلزمنا عامين ونصف للتنفيذ. وهنا يأتي دور مجلس الانماء والاعمارسيما وان دور وزارة البيئة سيكون محصوراً بالموافقة عليه بيئياً وتقنياً.

هذا المشروع يتطلب اشغلاً وتحضيرات كثيرة للبناء، اذ انها ستكون معامل كبيرة مجهّزة لتنظيف الانبعاثات او معالجتها بشكل تتم فيه ازالة كل الاضرار الناتجة عنها. واليوم معظم مدن اوربا تعتمد على هذه التقنية.

س: عددت مؤخراً سلسلة مشاريع قمتتم بها ومنها استكمال الاستراتيجية الوطنية لحرائق الغابات واقرارها في مجلس الوزراء، تطبيق المرسوم التنظيمي للكسارات، تنظيم الصيد البري، خطة وطنية لإنشاء المحارق وغيرها... ما هي الصعوبات الادارية وغير الادارية التي واجهتكم في وزارة البيئة؟

ج: في كل قطاع من القطاعات البيئية وجدنا اننا اصبحنا في مرحلة الفرق. فمثلاً بالنسبة للنفايات الصلبة، لقد طمرنا بها. في موضوع المياه المبتذلة يكمن الخطر الحقيقي. وللأسف بعض البلديات يرفض القيام بالمعالجة السليمة. رغم اهمية محطات التكريرترفضها البلديات علماً اننا نعرض عليها الاشراف على الدراسات والتنفيذ معاً.

لقد تقدم العلم والتكنولوجيا، ومن غير المسموح اطلاقاً رمي النفايات في المحطات الجوفية.

وتجاه هذا التمنت نسال متى نستطيع اخذ قرار الزامي؟ بدون الشك عندما الدولة تستعيد دورها؛ فالسياسة تتدخل اليوم في كل شيء. ونحن محكومون بالوصول الى مكان ما، الى الخراب. وليس من الضروري ان تكون هناك حرب بل التدهورسيكون اقتصادياً واجتماعياً. وماذا ينفع بعد ذلك؟

الجهد المطلوب هو من الجميع؛ من وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة الزراعة وغيرها... الى جانب الجمعيات المهتمة بهذه الامور. لقد شكلنا المؤتمر الوطني الدائم للبيئة. وعلى المجتمع المدني المتابعة بعد تأمين الدعم اللازم له.

وابعد من ذلك فالوزارة تحث هذه الجمعيات على تطبيق كل المشاريع التي يتم بحثها كما تدعوها الى طرح افكارها ومشاريعها. وباختصار فان الصعوبات موجودة في كل قطاع؛ مع الحرائق نصطدم دائماً بعدم مبالاة الناس وبغياب الامكانات اللازمة لمكافحتها. ولكن اذا اصبحت اليوم الطوافات جاهزة فلا يجب ان يغيب عن بالنا ان ثمة عوامل تساعد على اشعال هذه الحرائق. فتجثّر الاحراش مع الرطوبة يؤدي الى انبعاث غازات هي سريعة الاشتعال.

اما بالنسبة للقدرات البشرية فهناك نقص في عناصر الدفاع المدني. باختصار علينا مواجهة هذه الحرائق والعمل على الحد من امكانية اندلاعها وليس فقط توقيفها. فعوامل الطقس اصبحت ضاغطة اكثر باتجاه تسبب الحرائق و امتدادها. ولكن التسبب لا يعني انها مفتعلة.

وهناك سلسلة تدابير بالامكان اتخاذها للحوول دون حدوث الحرائق او حتى الحد من انتشارها ومنها منع المفرقات، اجراء صيانة دائمة للاحراج وفتح طرقات مؤدية اليها لتسهيل تأمين وصول المياه ايضاً.

والاهم من ذلك يجب تأمين الدعم اللازم والعاجل لعناصرالدفاع المدني الذين هم متطوعين. فهؤلاء مشكورون. لانستطيع مهما فعلنا مكافأتهم. وهم في الواقع متروكون، لا يقون المساعدة من اي طرف. واذا اصابهم اي مكروه لاحد طبيهم. كما ان هناك بعض الامور التنظيمية يجب اخذها بعين الاعتبار مثل العمر والاستعداد الجسدي لدى هؤلاء المتطوعين.

ان النظام المعتمد هو غير سليم بحثنا عن البديل كوزارة بيئية. هذا الملف موجود في قسم منه في وزارة التنمية الادارية للاسف. وهناك مراسلات بيننا وبين الوزير شمس الدين لسحب هذا الملف من عندهم رغم بعض الصعوبات. كما تم الاتصال بمجلس الانماء والاعمار الذي بدأ بدوره البحث عن الشركات او الجهات المؤهلة لتقديم الاقتراحات. واكرر القول اذا كان هناك من نقص في التشريعات، فالامر ليس مستحيلاً لأن الالهام هو التطبيق، وبالتالي ان لا يعطل احد المشروع.

الاولوية للطاقة الشمسية

س: ذكر حاكم مصرف لبنان رياض سلامه ان المصرف قادر على اصدار مراسيم لتمويل مشاريع بيئية. ما هي الاولويات لديكم في حال رصد مبلغاً محدداً؟

ج: الاولوية عندي هي الطاقة الشمسية. وهذا الموضوع هو دقيق. جدوى الطاقة الشمسية يجهل الكثيرون ترجمتها بالارقام. فمثلاً استخدامهما يمنع تقنين الكهرباء، يضع حداً لعملية الاستنزاف في تسديد ثمن المحروقات بالعملة الصعبة، يخفف من الدعم المخصص لها فيتم تحويله الى تركيب طاقة شمسية مجاناً الى كل المواطنين، كما ان اعتمادها يساهم في التخفيف من نسب التلوث الناتجة عن تشغيل المعامل الحرارية. هناك الكثير من الدراسات. وانا لو كنت وزير طاقة لكنت سرت في هذا المشروع منذ اليوم الاول لتسلمي مهامى بدون المزايدة على بعضنا البعض.

س: هناك تدمير عالمي ومحلي شبه دائم من تدهور الازواضع البيئية، لاسيما بعد الاجتياح الواسع لاعمال البناء والتغيب المتعمد للمساحات الخضراء وهناك تخوف من دخولنا في مرحلة التصحر.

س: اين هو لبنان اليوم على المستوى البيئي؟
ج: على المستوى البيئي يجب ان نبدأ اليوم بالمعالجة لوقف التدهور بعد ١٠ سنوات. وليس العمل على الاصلاح والتجميل. وهذه مقارنة كافية.

س: هل نفهم انكم تؤيدون الترخيص لإنشاء مراكز مناطقية او ضمن المحافظات لمعالجة النفايات ومن ضمنها التي تحتاج الى عملية خاصة للتخلص منها؟

ج: نحن في اتجاه ان يتم انشاء محرقة وفق هذه المعايير العالمية في كل محافظة في لبنان. ونذكرها انه بالنسبة لتقنية البلاسما الجديدة والمرتفعة نسبياً في المعالجة فان عملها يتعدى الـ ٢ آلاف درجة بينما الاولى تعمل بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ درجة.

لصحة كلفة

س: ماذا عن كلفة هذا المشروع؟

ج: كلفة معمل البلاسما هي ما بين ٧٠ و ٥٠ مليون دولار. ولكن كلفة هذه التقنية تبقى اقل عما هي عليه كلفة التخلص من النفايات الصناعية والادوية وغيرها من المواد الطبية الخطرة، التي يعمل في بعض الاحيان على ترحيلها الى الخارج. اذ هذه التقنية هي اليوم اوفر على المستشفيات وعلى المصانع. واليوم التعقيم افضل من لاشيء ولكن الكل سائر في هذا الاتجاه من المعالجة الشاملة. واذا كان هناك من كلفة فنحن نقول لصحة كلفة ايضاً.

اعتبارات سياسية

س: الكل يشكو من غياب السياسات الاستراتيجية والاجراءات القانونية المتعلقة بتداول النفايات الطبية والتخلص منها. وفق المعطيات المتوافرة لديكم ما هو مدى الالتزام بالمرسوم ٥٢٠٠٤/١٣٢٨٩

ج: الالتزام ليس كاملاً. كما في كل شيء. ولكن نحن نسأل اليوم من يلزم بتطبيق القانون؟ حتى ولو ان القضاء اصدر حكماً فمن يطبقه؟ وزارة الداخلية طبعاً.

س: اليس هناك من تنسيق بين الوزارات والادارات في هذا الموضوع؟

ج: نعم هناك تنسيق بين الوزارات والادارات. ونحن نوجه كتباً الى المحافظات للتطبيق. ولكن دائماً ثمة اعتبارات سياسية تحول دون التنفيذ. وانا اقول عندما تكون هناك دولة بالمعنى الحقيقي «كل العالم بيمشي». الانظمة موجودة. واذا كان هناك من نقص نستطيع اعادة النظر به. قد يستلزم ذلك بعض الوقت ولكن في النهاية نصل.

خذي موضوع النفايات مثلاً عندما وجدنا

